

## السياسات الاقتصادية في ظل أزمة اليورو

أ.د ياسين الطيب \*

أ. خالد عيجولي \*\*

## Abstract:

The European union and especially Eurozone was, and is still, one of the most important experiences leading in economic integration, Eurozone crisis put the union in big challenge to maintain and reinforce it.

This paper is an attempt to understand the Eurozone crisis and discusses the role of the economic policies in this crisis through three axes, the first about the European Union and the Eurozone, the second explains the relationship between global financial crisis and the beginnings of the crisis in the European Union, and the third one identifies the economic policies which can help to get out of the crisis.

المستخلص: لقد كان الاتحاد الأوروبي عموما وتناقش السياسات الاقتصادية في ظل هذه واتحاد منطقة اليورو خصوصا واحدا من أهم الأزمة من خلال ثلاث محاور، الأول حول التجارب الرائدة في التكتل الاقتصادي، ولعل الأزمة التي يمر بها حاليا، تضع هذه الدول في العلاقة بين الأزمة المالية العالمية وبدايات تحد كبير للحفاظ على هذا الاتحاد وتعزيزه. الأزمة في الاتحاد الأوروبي، والثالث يحدد هذه الورقة هي محاولة لفهم أزمة منطقة اليورو السياسات الاقتصادية التي تستطيع المساعدة في الخروج من هذه الازمة.

\* أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 3.

\*\* أستاذ مساعد، جامعة زيان عاشور الجلفة.

## مقدمة

منذ بداية أزمة الرهن العقاري التي تحولت إلى أزمة مالية عالمية وكثير من الدول تعاني من الآثار التي خلفتها هذه الأزمة، وإن كانت بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى، ولعل أبرزها ما حدث في بعض دول أوروبا والتي آذنت بحدوث أزمة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بالذات، ورغم أن تفاعلات هذه الأزمة التي مازالت بين شد وجذب ولم تتبلور نتائجها بعد، إلا أنه لا بد من الوقوف بكثير من التحليل والنقاش عند عدد من جوانب هذه الأزمة ليس الاقتصادية منها فحسب بل وحتى السياسية والاجتماعية والثقافية... إلخ، وذلك لما يمثله هذا الاتحاد من تجربة فريدة ورائدة في التكتل والاندماج الاقتصادي، مما يجعله معلما تستقى من تجاربه الأفكار وتؤخذ من أخطائه الدروس والعبر، للدول التي تحاول أن تحذو حذوه في بناء تكتلات واتحادات اقتصادية، ولعل من بين القضايا المهمة في الجانب الاقتصادي ما يتعلق بالسياسات والبرامج الاقتصادية التي تم الاعتماد عليها للخروج من هذه الأزمة، والخيارات والأفكار المطروحة مستقبلا في حال عدم نجاح الحالية منها، إن أهمية السياسات الاقتصادية تنبع من قدرتها على تحقيق استقرار اقتصادي ومالي في حال اختيار المناسبة والمتاحة منها، ففي حالة دول منطقة اليورو مثلا لا تعتبر جميع السياسات الاقتصادية متاحة وممكنة، هذا هو محور السؤال الجوهرى في هذه الدراسة :

## ❖ كيف تسهم السياسات الاقتصادية في الخروج من أزمة منطقة اليورو؟

وقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية : المحور الأول حول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، أما المحور الثاني فيتناول الأزمة المالية العالمية وبدايات الأزمة في الاتحاد الأوروبي والمحور الثالث يناقش أزمة اليورو وسياسات الإصلاح الاقتصادي.

## 1. الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو :

على مدى التاريخ عاشت دول القارة الأوروبية الكثير من الصراعات، وكانت ميدانا لعدد من الحروب، لكن رغم ذلك لم تنقطع الأفكار الرائدة التي كانت تهدف لجلب السلم والازدهار لدول وشعوب المنطقة، فمن وثيقة 1464 Tractatus التي كتبها الملك Podiebard وهي نوع من الميثاق لعد الاعتداء بين الشعوب المسيحية، إلى اقتراح القس abbé de Saint-Pierre لإقامة سلام دائم في أوروبا إلى أفكار Jean-Jacque Rousseau و Emmanuel Kant و كتابه "نحو سلام دائم" سنة 1795... كل هذه الأفكار وما تلاها لم تتجسد بشكل واقعي وملموس حتى جاء كل من Robert Schuman و Jean Monnet ليجسدا تعاونا حقيقيا في المجال الاقتصادي بتأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1952 والتي كانت بذرة كتب لها الحياة والنمو لتطور فكرة الاتحاد بين الدول الأوروبية حيث تلتها اتفاقية روما 1957 والتي تم بموجبها انشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية EURATOM ثم معاهدة ماستريخت 1992 التي أنشئ بموجبها الاتحاد الأوروبي وفي سنة 1995 بدأ تطبيق اتفاقية شنغن التي تقضي بفتح الحدود تماما أمام مواطني البلدان الأوروبية الموقعة على الاتفاق، كما تم خلال هذه السنة اختيار اليورو عملة موحدة من طرف المجلس الأوروبي. ولأجل أن تصبح هذه العملة قادرة على الصمود والمنافسة على المستوى الدولي فقد تم العمل على عدة مراحل حيث تم الاتفاق على ميثاق النمو والاستقرار والنتائج الاجمالي وهو اتفاق تم بين جميع الدول الاعضاء في منطقة اليورو، وقد طلب إليهم الانضمام إلى نظام ميزاني ومالي محدد كجزء من أهدافهم الاقتصادية المتوسطة المدى، نظرا لأهميته، لكونه الضامن الأساسي للإدارة الاقتصادية المدعومة والمستقرة كما تم اعتماده في المجلس الأوروبي المنعقد

في امستردام في جوان 1997<sup>1</sup>، على أن الميثاق بني على وجهين أساسيين هما نظام وقائي ومنبه أولي، من أجل تحديد وتصحيح الخروقات المالية وتلافي الثغرات النقدية قبل وقوعها في العجز الفائض عن 3%<sup>2</sup>، الذي يعتبر واحدا من المعايير المسبقة واللازمة لانضمام أي دولة إلى الاتفاق وهي<sup>3</sup> :

- نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي : اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الاجمالي؛

- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي : فالدين العام لم يعد مجرد رصيد تقوم الدولة بسداده بقدر ما أصبح أداة لتطوير أداء الدولة، وقد نجحت كثير من الدول في ضبط انفاقها العام من خلال حسن إدارة الدين العام، فجانبا من النفقات العامة يذهب إلى خدمة الدين العام وسداد فوائده وأقساطه وأعبائه، ومن ثم فإن العلاقات التناسبية ما بين رصيد وحجم الدين، وما بين القدرة على سداد أعبائه وخدمته يتم دراستها جيدا، وقد وجد انه من المناسب أن لا يتعدى حجم الدين في أي وقت من الأوقات حدود 60% من الناتج المحلي الاجمالي للدولة بالأسعار الثابتة؛

- معدل التضخم : حددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الاوروبية فيما يتعلق منها بالتضخم أن لا يتجاوز حدود 1,5% عن المتوسط الحسابي للثلاث دول الأعضاء الأقل تضخما؛

<sup>1</sup> لمزيد من التفصيل راجع الآتي : [www.europa.eu](http://www.europa.eu) : Le site officiel de l'union européenne

- Jean Giffan, **Histoire de l'Europe au XXe siècle 1918-1945**, Edition Complexe, 1995.  
- Bernard Cassen, **Une Europe de moins en moins européenne**, Le monde diplomatique, Janvier 2003.

<sup>2</sup> عماد يونس، وحدة النقد: تاريخ، أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي - بحث في التاريخ الاقتصادي-، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص: 131.

<sup>3</sup> لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 2011/09، ص: 78.

- **سعر الفائدة** : بالنظر على أهمية سعر الفائدة في توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأجل حدود 2% عن المتوسط السائد في الدول الأعضاء الثلاث الأقل تضخماً، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء؛

- **سعر الصرف** : واجهت الدول الأوروبية متاعب كبيرة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقاً من هذا الواقع ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقي عملتها ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، أي السماح بتقلبات سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء على تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

بعد الاتفاق على هذه المعايير تم الانتقال إلى المرحلة التالية ففي سنة 1999 انطلق العمل باليورو في الميدان المصرفي، وما لبثت أن أصبحت عملة رسمية لبلدان التي وافقت عليها في الأول من جانفي سنة 2000، لكن هذا الانتقال لم يخل من عدد من القيود نذكر منها على سبيل المثال<sup>4</sup> :

- **القيود القضائية** : حيث لف الغموض بعض المواد في اتفاقية ماستريخت والمتعلقة منها بطرق الانتقال إلى اليورو؛

- **قيود تقنية** : ناتجة عن ضخامة المهمة التي تتمثل في إحلال العملات المحلية باليورو، بالإضافة إلى ضرورة تكيف البنوك والمؤسسات المالية في البلدان الأوروبية مع العملة الجديدة وتحديث آلات السحب والبرامج التي كانت متوافقة مع العملات المحلية؛

<sup>4</sup> قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية - الاشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2005-2006، ص-ص: 222-225 (بتصرف).

- مشاكل سيكولوجية : وتتمثل في المدة التي تتطلبها المؤسسات والعائلات للتآلف مع العملة الجديدة وبالأخص معدلات التحويل الذي يربطها بالعملات المحلية؛

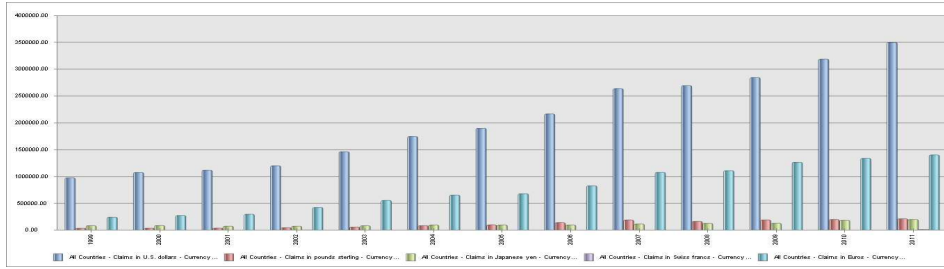
- مشاكل سياسية : حيث على مستوى الاتفاقيات المشتركة، لا يوجد في الاتحاد الأوروبي اتفاق نهائي على القضايا الدولية أو القضايا الأوروبية المحلية، ومثال ذلك الدستور الأوروبي، فعندما طرحت فكرة الدستور الأوروبي للتصويت لم يتم الاتفاق التام عليها من قبل كل الدول الأوروبية، ومثلها القضايا الدولية التي طرحت كقضية العراق وما شابهها، حيث يتضح التباين في مواقف الدول الأوروبية وعدم الاتفاق النهائي بشأنها<sup>5</sup>.

- مشاكل اقتصادية : وهي الأهم على الإطلاق ومازال كثير منها لم يلق الاجماع إلى غاية الآن، فمن بينها الضغوطات جراء تقلبات سعر الصرف للعملة الجديدة أمام الدولار خاصة في مجال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، وما انجر عنه من جدالات بشأن إدارة اليورو حيث ففرنسا مثلاً اقترحت التدخل في إدارة سعر صرف اليورو في الأوقات اللازمة، بينما فضلت ألمانيا أن يكون سعر صرف اليورو تلقائي دون تدخل في إدارته، بالإضافة إلى مشكل مراجعة الأنظمة الضريبية لأن وجود اختلاف في نظم الضرائب يؤدي إلى انتقال الصناعات والأموال من الدول ذات الضرائب العالية إلى الدول ذات الضرائب المنخفضة.

<sup>5</sup> باتريك ديوك، الاتحاد الأوروبي التجربة والتحديات، منتدى الثلاثاء الثقافي، القطيف، السعودية، 2006/06/06.

هذه المشاكل كانت تثير القلق من أن يواجه اليورو خطر التفكك مثلما حدث مثلا في الاتحاد السوفياتي فيما عرف سابقا بمجلس "الكوميكون"<sup>\*</sup> وبالتالي ضياع الأموال التي أنفقت على عمليات الوحدة وعمليات التخصص وتقسيم العمل، وعمليات البنية الأساسية اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي<sup>6</sup>، ولكن رغم ذلك ورغم أن بعض المشاكل لم تكلل بالاتفاق التام بين دول الاتحاد حولها، إلا أن اليورو استطاع أن ينطلق ويفرض نفسه كعملة لها مصداقيتها العالمية، وحاليا يضم الاتحاد الاوروبي سبعة وعشرين دولة منها سبعة عشر دولة ضمن منطقة اليورو وهي: إحدى عشر دولة مؤسدة في 1999 ألمانيا، النمسا، بلجيكا، اسبانيا، فنلندا، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، 2001 اليونان، 2007 سلوفينيا، 2008 قبرص ومالطا، 2009 سلوفاكيا، 2011 استونيا<sup>7</sup>، وفيما يلي شكل يبين الأهمية التي يحتلها اليورو منذ نشأته كعملة رئيسية ضمن أهم العملات في احتياط النقد العالمي.

الشكل 01 : احتياط النقد الاجنبي العالمي 1999-2011



المصدر : قاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي

<sup>\*</sup> مجلس التعاون الاقتصادي the council of mutual economic assistance المعروف اختصارا بـ COMECON تأسس بست دول في جانفي 1949 وهي الاتحاد السوفيتي، المجر، بولندا، بلغاريا، رومانيا وتشيكوسلوفاكيا (سابقا)، يهدف إلى التخطيط المنظم القائم على قاعدة التبادل الثنائي بين الأعضاء وانشاء منطقة للتبادل الحر بين دول المعسكر الاشتراكي، انضم إليه عدد من الدول فيما بعد، وقد انهيار في 1991 بعد تفكك المعسكر الشيوعي.

<sup>6</sup> محسن أحمد الخضيرى، اليورو الاطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص: 178.

<sup>7</sup> Site de la banque centrale européenne : <http://www.ecb.int/euro/intro/html/map.fr.html>.

## 2. الأزمة المالية العالمية وبدايات الازمة في الاتحاد الأوروبي :

عرف النشاط الاقتصادي والمالي ازدهارا في الفترة الممتدة من 2001-2005 مما انعكس إيجابا على سوق العقار في أمريكا حيث ارتفعت أسعار العقارات بشكل ملحوظ، وبما أن البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية تتوفر على فوائض مالية معتبرة دون وجود المنافذ المناسبة لها\* فقد تم التركيز على السوق العقاري نظرا للطفرة التي كان يشهدها وذلك بمنح قروض عقارية بشكل مبالغ فيه، خاصة ما يتعلق منها بالقروض عالية المخاطر\*\*، مع تأمين هذه الديون واشتقاق سندات منها لبيعها في الاسواق المالية، ومع ارتفاع أسعار الفائدة أدى ذلك إلى ارتفاع الأقساط المفروضة على الأفراد، وبالتالي بدأت تظهر حالات التوقف عن الدفع، خاصة في قروض الرهن العقاري عالية المخاطر، كما صاحب هذا الأمر انخفاض في أسعار المنازل، وبدأت البنوك والمؤسسات المالية تعاني من أزمة نقص السيولة، ومع ارتباط البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأمريكية بشكل عام مع بعضها البعض، ومع الكثير من المؤسسات المالية الأوروبية والآسيوية، فقد تأثرت هذه المؤسسات وهبوط مجمل الأسواق المالية في هذه البلدان<sup>8</sup>، ومن المعروف أن السوق الأمريكية تستورد قسما كبيرا من وارداتها من الاتحاد الأوروبي ودول آسيا وعليه فإن الشركات الصناعية في هذه الدول تروج ما يقارب من 70% من منتجاتها في السوق الأمريكي وفي حالة تراجع الاقتصاد الأمريكي فإن هذه الشركات الصناعية الأوروبية والآسيوية ستتعرض

\* ساهم في تكوين هذه الفوائض المالية الارتفاع الكبير لأسعار البترول حيث تم توظيفها في البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية مما خلق لهذه البنوك قدر كبير من السيولة.  
\*\* القرض عالي المخاطر ويتميز بأن أسعار الفائدة فيه تكون عالية نظرا لأن العملاء لا يتمتعون بسجل ائتماني جيد.

<sup>8</sup> خالد عيجولي، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الاسواق المالية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.



إلى انخفاض في مبيعاتها وبالتالي ربحيتها<sup>9</sup>، أضف إلى ذلك أن أمريكا في حد ذاتها تعتبر أكبر مركز مالي عالمي، فهي جالبة لجزء كبير من ودائع وثروات العالم لغاية الاستثمار، فكثير من البنوك على مستوى العالم تقرض وتقترض من البنوك الأمريكية، مما شكل ترابط وثيق بين البنوك العالمية، كما أن الدولار هو عملة الاحتياط الأولى التي تحتفظ بها كافة البنوك في العالم، كما انه أداة لتسعير في الاسواق العالمية لأهم المنتجات كالبتروول والسلع الأساسية<sup>10</sup>، وقد ظهر ذلك جليا من اخلال الانهيار الذي أصاب الأسواق المالية العالمية كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل 02 : تأثير الأسواق البورصات بالأزمة المالية العالمية



Source : fr.finance.yahoo.com

DJI : مؤشر الداوجونز للأسواق المالية الأمريكية

FTSE : مؤشر السوق المالي البريطاني

GDAXI : مؤشر السوق المالي الألماني

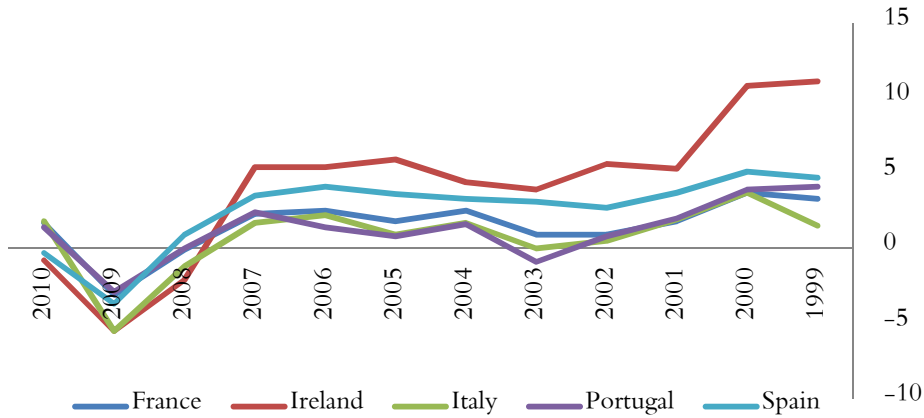
FCHI : مؤشر السوق المالي الفرنسي

<sup>9</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة (أحداثها، أسبابها، تداعياتها، إجراءاتها)، المركز العالمي للتجديد، عمان، المملكة الأردنية، 2011، ص:105.

<sup>10</sup> عاطف محمد الروسان، عبد الرؤوف أحمد الروابدة، الأزمة المالية العالمية 2007-2010 "دراسة تحليلية للأزمة وأثرها على الاقتصاد الأردني"، مطبعة حلاوة، عمان، المملكة الأردنية، 2010، ص:41.

لقد كان لازمة المالية العالمية الاثر البالغ على الدول الأوروبية، وإن اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى، فإيسلندا مثلاً تعرضت للانهييار بسبب افلاس بنوكها الثلاث الكبرى بعد ان تجاوزت ديونها مجتمعة حوالي ست مرات الناتج المحلي الاجمالي للبلد، ورغم أن ايسلندا ليست عضواً في منطقة اليورو ولا في الاتحاد الأوروبي إلا أنها كانت مؤشراً لمدى امكانية التأثير بأزمة الرهن العقاري في أمريكا وما صاحبها من ركود على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث ما لبثت أن انتقلت الازمة إلى كل من اليونان حيث ضرب الركود الاقتصادي بعمق، بسبب تأثر قطاع الخدمات بما فيه السياحة التي تمثل 75,8% من الناتج المحلي الاجمالي، ورغم أن حالة اليونان كانت الأسوأ إلا أنها لم تكن الوحيدة حيث شملت عدداً من الدول الأوروبية الأخرى ولكن بدرجات أقل حدة حيث شملت كلاً من البرتغال، إيرلندا، اسبانيا، إيطاليا... إلخ، حيث يبين الشكل التالي بوضوح تدهور الناتج المحلي الجمالي الحقيقي لهذه الدول.

الشكل 03: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)

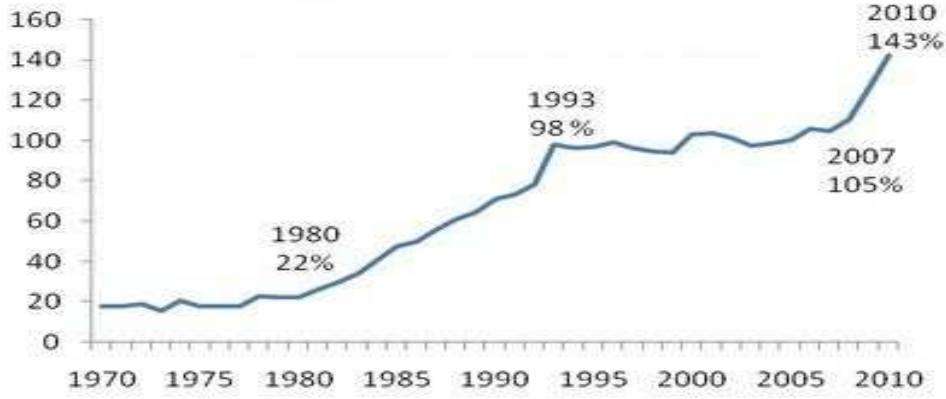


المصدر: قاعدة معطيات صندوق النقد الدولي

والملاحظ أن الأزمة التي عصفت بهذه الدول أبانت عن مشاكل هيكلية أخرى، لعل أبرزها مشكل المديونية لهذه الدول فنجد مثلاً في اليونان أنها تعاني من قبل الأزمة من

مستويات المرتفعة أصلا لإجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي المسجلة خلال السنوات التي سبقت الأزمة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 03 : تطور الدين العام الاجمالي لليونان



المصدر: بيانات المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي

حيث هناك احتمال كبير أن تؤدي - في حال فشل الاجراءات - إلى اضرار عجز بعدي وغير منظم عن الوفاء بالتزامات الديون لدى العديد من الدول، الأمر الذي من شأنه التسبب في مشاكل كبيرة لاقتصادات المنطقة وخارج حدودها، وسيعاني عدد كبير من المصارف في منطقة اليورو من خسائر كبيرة بالفعل وسيؤدي عدوى انتشار أزمة الديون السيادية إلى اقتصادات أكبر بلا شك إلى أزمة دولية في الائتمان، وإلى انهيار أسواق المال، في اطار تصور يذكرنا بشهر سبتمبر 2008، عندما انهارت مؤسسة Lehman Brothers الامريكية، إن حدوث مثل هذا الانهيار المالي من شأنه بلا شك أن يؤدي إلى انكماش حاد ليس فقط لدى الاقتصادات التي تعاني ضائقة الديون السيادية، وإنما أيضا لدى كافة الاقتصادات الرئيسية في منطقة اليورو<sup>11</sup>، وحتى على مستوى الاقتصاد العالمي، كما يبين الجدول التالي :

<sup>11</sup> الأمم المتحدة، حالة وآفاق الاقتصاد العالمي 2012، الملخص التنفيذي، ص 12، تقرير منشور

على صفحة الموقع الرئيسي للأمم المتحدة على الرابط التالي:

<http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/index.shtml>

الجدول 01 : انكشاف البنوك على الدول التي تعاني من المديونية في منطقة اليورو

إسبانيا	إيطاليا	إيرلندا	البرتغال	اليونان	
183,7	495,9	55,4	34,0	65,8	فرنسا
223,6	226,5	155,3	51,4	29,0	ألمانيا
131,0	98,9	184,2	31,3	19,2	المملكة المتحدة
212,5	292,1	118,6	55,0	47,0	الولايات المتحدة

المصدر : بنك التسويات الدولية، البيانات الأولية للإحصائيات البنكية العالمية، الربع الأول 2011

من الواضح من خلال هذه الأرقام أن بنوك عدد من الدول منكشفة بشكل كبير على الدول التي تعاني ضمن منطقة اليورو، مما سيزيد حجم الارتباط والمخاطر المحتملة، فالبنوك تشكل الحلقة الرئيسية في اقتصاديات هذه الدول وأي آثار سلبية أو مشاكل على مستوى البنوك ستؤدي حتما لأخطار على مستوى اقتصادات هذه الدول.

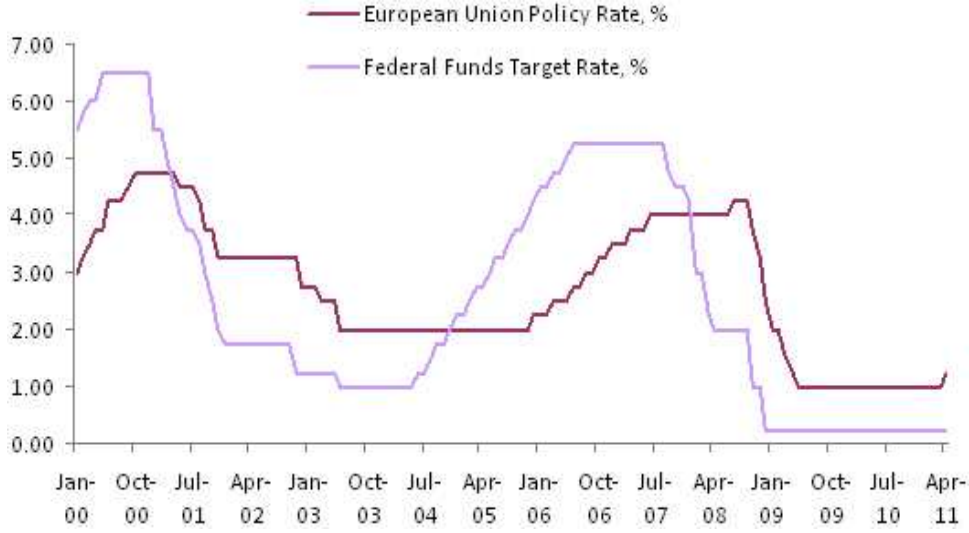
### 3. سياسات الإصلاح الاقتصادي في منطقة اليورو :

عندما أنشئ اليورو كان الأصل العام فيه أن السياسات الاقتصادية الوطنية قد تكون ممكنة داخل منطقة اليورو، لكن تلك السياسات ستكون مراقبة بأطر مشتركة من الأهداف والموجبات التي فرضتها المعاهدة إذ أن إدخال اليورو يعني اعتماد سياسة نقدية واحدة لجميع الدول الأعضاء المشاركة، لكن السياسات المالية ستبقى من مسؤولية حكومات هذه الدول، لأن التباين في السياسات المالية الوطنية داخل منطقة اليورو سيكون واضحا لأن الدول الأعضاء المشاركة هي التي ستكون حرة في اختيار السياسات التي تلائم حاجاتها ماليا واقتصاديا، طالما تلك السياسات تبقى مسؤولة ولا تلحق خطرا على سير عمل منطقة اليورو، إن الخطر الرئيسي يكمن في عجز الموازنة المفرط، وهذا ممنوع حسب المعاهدة وميثاق النمو والاستقرار، وقد وضعت اجراءات

تنسيق للتأكد من أن السياسات الاقتصادية الوطنية هي مدعومة بصورة دقيقة وهي التي ترعى أيضا أهداف النمو والاستقرار<sup>12</sup>.

وقد كان سعر الفائدة من بين السياسات الأولى التي تم اللجوء لها فمباشرة بعد أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة وتأثيراتها على الأسواق الأوروبية والعالمية تم تخفيضها لدرجات متدنية كما يوضح الشكل التالي :

الشكل 04 : سعر الفائدة في الفدرالي الأمريكي وفي البنك المركزي الأوروبي



Source : www.ceicdata.com

ورغم بقاء أسعار الفائدة في مستويات منخفضة إلا أن ذلك لم يكن بالحل الكافي ففي ظل الأزمات لا بد مع أسعار الفائدة المتدنية أن يتم دعم الاقتصاد بالسياسات الاقتصادية الأخرى، لكن بعض الدول كانت تعاني بشدة فمثلا استدعت المؤشرات السلبية لليونان اللجوء إلى سندات الخزنة، إلا أن استمرار التدهور وتخفيض التصنيف

<sup>12</sup> عماد يونس، مرجع سبق ذكره، ص - ص : 139-140.

الائتماني لليونان\*، جعل من الصعب الحصول على قروض بأسعار فائدة متدنية، كما أن الارتباط باليورو ساهم أيضا في تفاقم المشكل، ففي العادة تلجأ الدول في مثل هذه الحالات إلى خفض قيمة عملتها فيزداد الطلب على المنتجات المحلية وتنخفض الواردات، إلا أن هذا الخيار لم يكن متاحا لليونان، وبالتالي فإن أداة الصرف كما أن الأثر السلبي تعدى سندات الخزينة اليونانية إلى سندات الخزينة للدول الأوروبية فقد كان من المفروض أن يكون الاتجاه نحو السندات الاقوى بالمنطقة كالسندات الالمانية ولكن الاتجاه كان قويا نحو السندات الامريكية مما أدى إلى ارتفاع سعر صرف العملة الامريكية وهبوط شديد لليورو<sup>13</sup>، وهذا ما أشار له الاقتصادي ستيجليتز حينما قال : " (وفي حال استمرت الازمة) فإن الملجأ الآمن للمستثمرين العالميين هو الولايات المتحدة الامريكية والتي عانت ولازالت من عجز هائل في الحساب الجاري، وهنا كيف يمكن للاتحاد الاوربي أن يفرق بين العجز الجيد في الحساب الجاري، والذي يؤسس لمناخ اقتصادي موات لجذب الاستثمار الاجنبي، وبين العجز السيئ في الحساب الجاري، والذي يتطلب للقضاء عليه تدخلا أكبر في القطاع الخاص والذي يعتبر من عقيدة الليبرالية الجديدة والسوق المشتركة، والتي كانت سائدة في زمن

\* مؤسسات التصنيف الائتماني تقوم بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات، وقدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه ولعل أبرز شركات التصنيف في العالم تتمثل في ثلاث شركات أمريكية هي : Standard and Poor's و Moody's و Fitch، وقد سارت هذه الشركات على خطى بعضها حيث خفضت التصنيف الائتماني لليونان لأدنى المستويات فمثلا وصلت لمستوى "التخلف الانتقائي عن السداد" من طرف شركة S&P، وعلى الرغم من أنه تم رفع هذا التصنيف بعد أن نجحت اليونان في تطبيق الالتزامات التي تتعلق باتفاقية مبادلة السندات الحكومية مع الدائنين من القطاع الخاص وكذا تخفيض ديونها، إلا أن تصنيفها مازال في أدنى الترتيب، كما فقدت أغلب دول منطقة اليورو تصنيفها الائتماني ماعدا ألمانيا التي حافظت على تصنيفها الممتاز AAA.

<sup>13</sup> <http://aljazeera.net/ecoverage/pages/19a2e31e-fdf7-4f42-9871-bb676887f4de>  
consulté le : 22/12/2012.

اعتماد اليورو<sup>14</sup>، حيث أشار أن هناك مستويات من العجز والدين العام يمكن القبول بها ولكن ليس بالمستويات التي شهدتها بعض دول منطقة اليورو، ومنتقدا السياسة المتبعة من قبل القادة الأوروبيين<sup>15</sup>: "إنه من الواضح بشكل متزايد أن القادة السياسيين في أوروبا - ولالتزامهم جميعا بقاء اليورو- لم يكن لديهم الفهم الجيد لما هو مطلوب لعمل العملة الموحدة، لقد كان الرأي السائد عندما تم تأسيس اليورو، أن كل ما هو مطلوب هو الانضباط المالي - عدم وجود عجز مالي أو دين عام مرتفع نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي- ولكن حدث في ايرلندا واسبانيا أنه بعد أن كانتا تتمتعان بفوائض في الميزانية وديون منخفضة أن تحولت بشكل سريع بعد الازمة إلى عجز كبير وديون مرتفعة، ورغم ذلك وحتى الآن مازال القادة الاوروبيون يقولون أن الدول الأعضاء في منطقة الاورو والتي تعاني من العجز من الضروري أن تبقى ولكن مع وضعها تحت المراقبة" كما أشار إلى نقطة مهمة تربط بين الأزمات المالية الأخيرة حينما قال أن هناك خيطا مشتركا بين أزمات السابقة\*، وهو أن القطاعات المالية تصرفت بشكل سيئ، وأخفقت في تقييم الجدارة الائتمانية، وفي إدارة المخاطر والتي كان من المفروض أن تضطلع بالقيام بهما<sup>16</sup>. كما أنها تساهم في تفاقم الأوضاع وذلك برفع القيود الائتمانية بشكل مفرط، وتشكل هذه القيود الائتمانية أحد الأسباب التي تجعل معدلات البطالة تستمر في الارتفاع في العديد من الدول غالبا- وهي مستويات مثيرة للقلق في الأصل- مثل معدل 25% في اليونان وإسبانيا (حيث معدل البطالة بين الشباب فيها أعلى من 50%). إن ارتفاع معدل البطالة لا يعتبر مسألة هدر للقدرات وسببا في زيادة مستويات الفقر فحسب، بل إن البطالة المرتفعة بشكل مستمر تؤدي أيضاً

<sup>14</sup> Joseph E. Stiglitz, What can save the euro?, <http://www.project-syndicate.org/commentary/what-can-save-the-euro-05/12/2011>.

<sup>15</sup> IBID.

\* وقد كان يشير إلى أزمة أمريكا اللاتينية 1980، أزمة المكسيك 1994، أزمة شرق آسيا وأزمة 2008 والتي كان قد أشار إليها في هذا المقال.

<sup>16</sup> IBID.

إلى اضطرابات اجتماعية، وتؤدي إلى تآكل الثقة في الزعماء السياسيين والمؤسسات السياسية، وتهدد بزيادة خطر ضياع جيل كامل<sup>17</sup>.

ويبرز بشكل واضح كل من البنك المركزي الأوروبي الذي يعمل على تحديد الخطوط العريضة للسياسة النقدية لمنطقة اليورو، والمفوضية الأوروبية والهيئات الفرعية المساعدة على تنفيذ ومتابعة البرامج\* وصندوق النقد الدولي\* في العمل على حل الأزمة الأوروبية، حيث قامت بدعم الدول المتعثرة حيث تجدر الإشارة أن حالة اليونان كانت الأسوأ ولكن لم تكن الوحيدة حيث شملت عددا من الدول الأوروبية الأخرى ولكن بدرجات أقل حدة وتمثل أهمها في<sup>18</sup>:

- البرتغال ثاني أضعف اقتصاد بمنطقة اليورو، تقدمت بطلب قرض قدره 78 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في النصف الأول من سنة 2010؛

<sup>17</sup> محمد عبد الله العريان، الوجه الآخر للأزمة المالية العالمية، قضايا اقتصادية من موقع : <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/5a4cde3d-9342-475d-9d83-7b4ce6e3adea> بتاريخ : 2012/11/08.

\* الهيئة الأوروبية المشتركة EFC (تابع هذه الهيئة تنفيذ القوانين والعقوبات وتحديد نسبة العجز المسموح بها، وتضع شروط الاقراض)، هيئة الاستقرار المالي الأوروبي EFSF (متابعة وتأمين الاستقرار المالي)، الجهاز المالي الأوروبي للموازنة EFSM (تقديم التمويل للحالات الطارئة والمستعجلة)، بالإضافة إلى هيئات أخرى. هذا وقد وافقت الدول الأوروبية وضع جهة رقابية واحدة (البنك المركزي الأوروبي) تعمل على الاشراف المباشر على المصارف في الدول التي تتعامل باليورو، ومن الممكن ان يبدأ العمل به في سنة 2014.

\* وليكون له قدرة أكبر على المساهمة في دعم حلول أزمة اليورو تسعى الدول الأوروبية من خلال مجموعة العشرين لزيادة موارد الصندوق ولكن عددا من هذه الدول يربط ذلك بقبول دول منطقة اليورو بزيادة مخصصاتها لحل الأزمة، كما ان دول مجموعة بريكس (الصين البرازيل روسيا الهند وجنوب افريقيا) تربط موافقتها بمزيد من الاصلاحات داخل الصندوق.

<sup>18</sup> عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص 4.3. منشورة على الرابط التالي : <http://aljazeera.net/ecoverage/pages/19a2e31e-fdf7-4f42-> 9871-bb676887f4de consulté le : 20/12/2012



- إيرلندا التي خسرت البنوك فيها حوالي 100 مليار نتيجة القروض العقارية، هذه الخسارة التي انتقلت إلى الدولة كونها كانت ضامنا لتلك القروض مما أدى إلى انهيار اقتصادي حيث ارتفعت البطالة من 4% سنة 2006 إلى 14% سنة 2010 ووصلت نسبة العجز حد 32% من الدخل القومي، وفي جويلية 2011 اتفق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خفض سعر الفائدة من 6% إلى 3,5% وتمت مضاعفة مدة السداد حتى 15 سنة؛

- اسبانيا التي يحتل اقتصادها المرتبة الرابعة في منطقة اليورو فقد وصل دينها إلى 820 مليار دولار عام 2010 وهو ما يتجاوز ديون اليونان وإيرلندا والبرتغال مجتمعة، وهي ديون ناتجة عن الانفاق العالي على القطاع العام، وقد استطاعت خفض العجز من 11,2% سنة 2009 إلى 9,2% سنة 2010 وإلى 8,5% سنة 2011 وقد حصلت على 100 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي؛

- إيطاليا التي تحتل المرتبة الثالثة في اقتصاديات منطقة اليورو فقد وصل العجز فيها إلى 4,6% من الدخل القومي وارتفع الدين العام إلى 120% من الدخل القومي أي ما يعادل 2,4 تريليون دولار سنة 2010.

وبالعودة إلى حالة اليونان فقد تم اقتراح برنامج تكييف اقتصادي تتمثل أهم السياسات الاقتصادية فيه فيما يلي:

إصلاحات هيكلية وتتمثل أساسا في تحرير أسواق السلع والخدمات والطاقة، وإصلاحات مالية عبر المزيد من سياسات التقشف وذلك بخفض النفقات العامة بما فيها الانفاق القطاعات الحكومية والصحة والدفاع، القيام بعمليات تسريح للعمال في القطاعات العامة، خفض الحد الأدنى للأجور، وزيادة أيام العمل من خمسة إلى ستة أيام. بالإضافة إلى إصلاح النظام الضريبي، وذلك برفع معدلات الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي المنتشر بقوة. وفي المجال الضريبي أيضا تحاول الدول الأوروبية خلق نوع من التقارب فيما يتعلق بفرض الضرائب، فهذه النقطة مازالت تثير الكثير من المشاكل لأن فرض ضرائب أقل في دولة من دول الاتحاد يعني انتقال وهروب

الاستثمارات لهذه الدولة، ومن جهة أخرى وفي مجال الضرائب أيضا حاولت كل من ألمانيا وفرنسا بعد الأزمة التي عصفت بالأسواق اللجوء إلى ضريبة على التحويلات المالية، للحد من الانتقالات السريعة لرأس المال مما يخلق نوعا من الاستقرار، بالإضافة أنها يمكن أن تعود بما يقارب 54 مليار يورو سنة 2020 في حال اعتمادها من قبل جميع دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي ستقلل من مساهماتهم المباشرة في ميزانية الاتحاد<sup>19</sup>. وقد كانت المساعي لتبني هذه الضريبة على مستوى دول العشرين، ذلك لأن المعارضين وعلى رأسهم بريطانيا يحجون في أنه لن تكون هناك فائدة من فرض هذه الضريبة إلا في حالة تبنيها من قبل المراكز المالية العالمية ككل، وأن خلاف ذلك سيؤدي إلا ما يضر بمكانة بريطانيا عالميا، وسيؤدي حتما إلى هروب جزء من رأس المال.

ولا تخلو هذه السياسات من آثار سلبية فمن الممكن أن تؤدي السياسات التقشفية إلى تفاقم معدلات البطالة والتضخم وتؤدي إلى الدخول في مرحلة انكماش، ذلك أن السياسات الهيكلية غالبا ما تكون نتائجهما على المدى المتوسط والطويل، ولذا لا بد من تدابير لدعم الطلب على المدى القصير لتوليد النمو وخلق فرص عمل، وهنا لا بد من سياسات اقتصادية إقليمية فمطقة اليورو بحاجة إلى التحرك بوضوح نحو اتحاد أكثر اكتمالا، وللاستفادة من التقدم المحرز على صعيد السياسات على مستوى الدول والذي ساعد على الحد من المخاطر، يتعين على أوروبا أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها بالفعل بتطبيق سياسات أكثر دعما في هذا الصدد على مستوى جميع البلدان الأوروبية وإصلاح آلية التحويل النقدي المعطلة، كما يجب تنفيذ واستكمال لبنات البناء الأولى للاتحاد المصرفي والذي تم الاتفاق على إقامته في قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة في يونيو 2012 - الاطار الرقابي الموحد- برنامج للتأمين على الودائع في منطقة اليورو وآلية لتسوية أوضاع البنوك واحتياطات وقائية مشتركة كافية،

<sup>19</sup> Le site officiel de la commission européenne : [http://europa.eu/rapid/press-release\\_IP-12-300\\_fr.htm?locale=en](http://europa.eu/rapid/press-release_IP-12-300_fr.htm?locale=en)

كما يجب زيادة التكامل المالي - الذي يجمع بين تعزيز الحوكمة المركزية وزيادة اقتسام المخاطر - بالتوازي مع إقامة الاتحاد المصرفي<sup>20</sup>.

#### الخاتمة :

إن للسياسات الاقتصادية دور مهم في اقتصاديات الدول، وخلال الأزمة المالية العالمية وأزمة اليورو، وفي ظل الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، يتشكل منظور جديد لكيفية تطبيق وبناء وكذا حدود السياسات الاقتصادية، بما يحافظ على التكتل ويساعد في الخروج من الأزمة، فقد عجلت أزمة منطقة اليورو بظهور مشاكل في العلاقات التي تربط هذه الدول، وفي مدى الانسجام بين سياساتها، كما أن هذه الأزمة التي انطلقت من أزمة قروض عقارية، إلى أزمة مالية، فأزمة في عملة اليورو، فأزمة ديون سيادية في دول الاتحاد الأوروبي، سوف لن يتم تجاوزها إلا على المستوى المتوسط أو طويل الأجل، وفي حال فقط اختيار السياسات الملائمة، وهذا ما تعمل عليه دول الاتحاد فمن أسعار الفائدة الدنيا التي تساعد في خفض تكلفة الاستثمارات، إلى العمل على ضبط الموازنات العامة للدول عن طريق عدد من الاجراءات التقشفية وترشيد النفقات وتعظيم الإيرادات بتنسيق الأنظمة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي المتفشي في بعض دولها، هذا مع الحذر من وقوع المنطقة في حالة من الركود وذلك بدعم النمو الاقتصادي، ولعله اصبح من الواضح أهمية منح صلاحيات أكثر للهيئات المشتركة، وأن تكون ميزانياتها أكبر، بما يمكنها من مواجهة مختلف الظروف والمحافظة على الاتحاد.

<sup>20</sup> برغليوت باركيو وجيمس رحمن، إعادة تشكيل نمط النمو، مجلة التمويل والتنمية، العدد 49، ديسمبر 2012، ص: 51.

إن هذه التجربة ستمخض عن الكثير من الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تجارب التكامل الاقتصادي إن على مستوى العالمين العربي والاسلامي أو على مستوى العالم، بما يتيح من فرصة لعدم الوقوع في نفس الاخطاء وتلافي أوجه النقص في تجربة تكامل دول الاتحاد الأوروبي.

#### قائمة المراجع :

##### الكتب :

- عماد يونس، وحدة النقد: تاريخ، أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي - بحث في التاريخ الاقتصادي-، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة (أحداثها، أسبابها، تداعياتها، اجراءاتها)، المركز العالمي للتجليد، عمان، المملكة الاردنية، 2011.
- عاطف محمد الروسان، عبد الرؤوف أحمد الروابدة، الأزمة المالية العالمية 2007-2010 "دراسة تحليلية للأزمة وأثرها على الاقتصاد الأردني"، مطبعة حلاوة، عمان، المملكة الأردنية، 2010.
- محسن أحمد الخضير، اليورو الاطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.
- Jean Giffan, Histoire de l'Europe au XXe siècle 1918-1945, Edition Complexe, 1995.
- Bernard Cassen, Une Europe de moins en moins européenne, Le monde diplomatique, Janvier 2003.

##### أطروحات ورسائل علمية :

- قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية - الاشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2005-2006.

## تقارير ومقالات :

- الأمم المتحدة، حالة وآفاق الاقتصاد العالمي 2012، الملخص التنفيذي، ص 12، تقرير منشور على صفحة الموقع الرئيسي للأمم المتحدة على الرابط التالي:  
<http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/index.shtml>
- برغليوت باركبو وجيمس رحمن، إعادة تشكيل نمط النمو، مجلة التمويل والتنمية، العدد 49، ديسمبر 2012.
- باتريك ديويك، الاتحاد الأوروبي التجربة والتحديات، منتدى الثلاثاء الثقافي، القطيف، السعودية، 2006/06/06.
- خالد عيجولي، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الاسواق المالية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
- عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص 4.3. منشورة على الرابط التالي :  
<http://aljazeera.net/ecoverage/pages/19a2e31e-fdf7-4f42-9871-bb676887f4de> consulté le : 20/12/2012
- محمد عبد الله العريان، الوجه الآخر للأزمة المالية العالمية، قضايا إقتصادية من موقع :  
<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/5a4cde3d-9342-475d-9d83-7b4ce6e3adea> consulté le : 08/11/2012.
- لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 2011/09.
- Joseph E. Stiglitz, What can save the euro?, <http://www.project-syndicate.org/commentary/what-can-save-the-euro-> consulté le 05/12/2011.

